التنمية
بين المساعدات والتجارة

بوفيج ظuida دواهباة البدر
المدير العام ورئيس التحرير

ولم يعد لم تفلح في تحقيق أهداف التنمية المرجوة، وأُغلقت إلى حد كبير قضية الفقر وأساليب معالجته.

ومع ارتفاع معدلات الفقراءة بصورة خاصة في الدول الفقيرة، تبين للأخرى أنها ظل مواردها الشحيحة وصادراتها المحدودة، غير قادرة على الوفاء بخدمات ديونها من ناحية والcíض النضال على الحاجات.

بالرغم من الإنجازات التي تحطمت على الصعابات الاقتصادي والاجتماعية في العديد من الدول التنمية خلال العقود الماضية إلا أن الفقر لا يزال يبقى بطلانه في تلك الدول وخاصة في القارة الأفريقية.

وقد أدرك المجتمع الدولي وخاصة أطرافاً أزمة التنمية في أوائل الثمانينيات أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول التنمية سابقاً وسياسات التنمية
الفقر والسير قدمًا، لتحقيق مزيد من أهداف التنمية. ولذا تنصم مساعدة هذه الجهود في المدى الطويل فلا بد لها أن تقترب وتستكمل بجهود إضافية تعزز من قدرة الدول المعنية بتقنية صادراتها عن طريق قيام الدول المتقدمة بإتباع سياسات تجارية أكثر اقتصادًا، على صادرات الدول النامية حتى تصبح الأولوية في تحقيق وطأة إزالة الفقر.

إلى جانب تخفيض مديونيتها ليتسنى لها توفير موارد إضافية لمعالجة الفقر، وهي أمور تحتل جانباً كبيراً من الأهمية بالنسبة لتلك الدول في إطار جهودها الإنسانية بشكل عام.

وتشمل هذه المساعدات سواء كانت موارد إضافية أو تخفيضاً للمديونية في حدد الدعم اللازم لتفعيل وطأة السابق.

والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والط sealed من ناحية أخرى، وجميعها خدمات لا يمكن ان تساهم في النسبة لتجارب الفقر فقط، بل من أجل تحقيق التنمية بمكناتها المختلفة، وفي مقدمتها التنمية البشرية وازالة الفقر.

وتبعد لذا اهتمام المجتمع الدولي بتقديم مزيد من المساعدات الإنسانية إلى الدول الفقيرة المغلقة بالدينون.